مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور النظام المحاسبي الأساسي في إعداد حساب الناتج المحلي في القطاع العام الاقتصادي (دراسة تطبيقية)
اسم الكاتب: سامر الصباغ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4434
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 12:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (5) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (5) 2013

دور النظام المحاسبي الأساسي في إعداد حساب الناتج المحلي في القطاع العام الاقتصادي (دراسة تطبيقية)

سامر الصبَّاغ*

(تاريخ الإيداع 12 / 8 / 2013. قُبِل للنشر في 19 / 9 / 2013)

□ ملخّص □

صدر النظام المحاسبي الأساسي بموجب المرسوم التشريعي رقم (490) بتاريخ 2007/12/26 , ليحل محل النظام المحاسبي الموحد الصادر بموجب المرسوم التنظيمي رقم (287) بتاريخ 1978/1/25 , واعتبر نافذ المفعول بدءاً من 2009/1/1 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور النظام المحاسبي الأساسي في إعداد حسابات الإنتاج والناتج المحلي في جهات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي ؛ وذلك بما ينسجم مع متطلبات تطبيق النظام الدولي للحسابات القومية الصادر في عام 1993 .

وقد توصلت الدراسة إلى أن مخرجات النظام المحاسبي الأساسي وتحديداً قائمتي الدخل والتشغيل والإنتاج تُقدِّم مدخلات ملائمة لإعداد تلك الحسابات ؛ مما يُمكِّن من الاستغناء عن الاستمارات الإحصائية والنماذج التقديرية المُتبَّعة حالياً .

وقد انتهت الدراسة إلى وضع المقترحات الملائمة لتقديم البيانات اللازمة للحسابات القومية .

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي الأساسي، الحسابات القومية .

* **ماجستير في مراجعة الحسابات – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (5) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (5) 2013

Role of the basic accounting system in preparing of the domestic product account in the public economic sector (An Applied study)

Samer Alssabagh*

(Received 12 / 8 / 2013. Accepted 19 / 9 / 2013)

□ ABSTRACT □

Basic accounting system was released under the Legislative Decree No. (490) dated 26/12/2007, to replace the unified accounting system issued under the Regulatory Decree No. (287) dated 25/01/1978, and considered effective as of 1/1/2009.

This study aimed to identify the role of the basic accounting system in preparing the production and domestic product account in the economic public sector entities of an economic nature ; and it is consistent with the requirements of application of the international system of national accounts issued in 1993.

The study found that the output of the basic accounting system, specifically income, operating and production statements, provide appropriate input for the preparation of that accounts ; making it possible to dispense with the estimated forms and statistical models currently followed.

The study concluded by developing appropriate proposals to provide the necessary data for the national accounts.

Keywords: Basic accounting system- National accounts

* **Master degree in Auditing , Department of Accounting , Faculty of Economics , Damascus University , Damascus , Syria .**

مقدمة :

تهدف الحسابات القومية إلى عرض النشاط الاقتصادي للمجتمع بطريقة معيارية مُنظمَّة مما يُمكِّن من تحديد مستوى الأداء الاقتصادي وتصميم السياسات الاقتصادية اللازمة بالاعتماد على الحسابات أو المتغيرات الاقتصادية القومية (G. stuvel , 1965 , P 38) .

وقد اتجهت معظم دول العالم إلى إعداد الحسابات القومية وفق تعديلات على نظم الحسابات المالية مما يجعل هذه الحسابات أكثر موضوعية ويمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية وترشيدها (A.S Chauhan , p19) ؛ إلا أن بعض الدول النامية ومنها سورية بقيت تعتمد على تقديرات إحصائية يتم الحصول عليها من خلال استمارات توزع على الوحدات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص على الرغم من كون الهدف الرئيسي لواضعي النظم المحاسبية الموحدة هو التوصل إلى إعداد الحسابات القومية بشكل مباشر من مخرجات تلك النظم . حيث إن الدول الآخذة في النهج الاشتراكي كالاتحاد السوفييتي السابق ودول أوربة الشرقية ومنها ألمانيا الديمقراطية كانت قد وضعت نظماً محاسبية ذات دليل حسابات مُوحَّد يُطبَّق على كافة شركات ومؤسسات القطاع العام بهدف تجميع الحسابات القومية دون إدخال أي تعديلات عليها , وقد اتبعت جمهوية مصر العربية هذا النهج في عام 1966 ووضعت النظام المحاسبي الموحد , وتم الأخذ بالتجربة المصرية واعتماد هذا النظام لإعداد الحسابات القومية من قبل العديد من الدول التي كانت تتبنى النظام الاشتراكي كسورية والعراق وليبيا والجزائر ؛ فقد تم في سورية توحيد حسابات القطاع العام من خلال إصدار النظام المحاسبي الموحد بموجب المرسوم التنظيمي رقم (278) لعام 1978 ؛ بحيث تم أخذ النظام المصري بحذافيره تقريباً (القاضي , 2000 , ص97) . إلا أن النظام المحاسبي الموحد فشل في الربط بين المحاسبة والمالية والحسابات القومية , حيث لم يُقدِّم حساب العمليات الجارية آنذاك أي فائدة لمعدي الحسابات القومية وبقي الاعتماد في إعداد الحسابات القومية يتم بناء على استمارات إحصائية تقديرية (القاضي , 2001 , ص 14)

وقد كان لاعتماد معايير المحاسبة الدولية التي بدأت في الصدور منذ عام 1973 من قبل هيئة معايير المحاسبة الدولية , بالإضافة إلى التغييرات الاقتصادية والإدارية والسياسية التي حصلت في سورية في العقود الأخيرة ؛ تأثيرات هامة في جعل تعديل النظام المحاسبي الموحد أمراً لاغنى عنه , فصدر النظام المحاسبي الأساسي بالمرسوم رقم (490) لعام 2007 ليحل محل النظام المحاسبي الموحد ؛ إلا أن الحسابات القومية – وعلى الرغم من التطورات التي أصابت النظام المحاسبي الأساسي – بقيت تُعد بطريقة تقديرية من خلال الاستمارات دونما الاستفادة من مخرجات النظام الجديد وتكلف كثيراً من الجهد والوقت ولا تقدم أساساً موضوعياً في عملية الإعداد .

مشكلة البحث :

لما كانت شركات ومؤسسات القطاع العام في سورية تقوم بإعداد الحسابات القومية استناداً إلى استمارات ونماذج إحصائية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير , ولما كانت تلك الإحصاءات تُعد خارج السجلات المحاسبية الرسمية وتستهلك كثيراً من الجهد والوقت ودونما الاستفادة من مخرجات النظام المحاسبي الأساسي ؛ جاء هذا البحث للإجابة على التساؤل التالي : ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام المحاسبي الأساسي في إعداد حسابات الإنتاج والناتج المحلي في القطاع العام الاقتصادي ؟

أهمية البحث وأهدافه :

تؤدي الحسابات القومية دوراً هاماً في رسم السياسات الاقتصادية وترشيدها في دول العالم كلها , وتهتم منظمة الأمم المتحدة في إعداد نظم موحدة للحسابات القومية لتسهيل احتساب معدلات النمو الاقتصادي ومقارنتها بين الدول (A.S Chauhan , p21) لذا فإن أهميَّة البحث تكمن في محاولة تحسين ظروف عملية إعداد حسابات الإنتاج والناتج المحلي في جهات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي ، من خلال تقديم مخرجات أكثر موثوقية وأقل تكلفة , والتي تشكل بدورها مدخلات ملائمة لأغراض إعداد الحسابات القومية .

حيث يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى التعرّف على الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام المحاسبي الأساسي في إعداد حسابات الإنتاج والناتج المحلي ، وذلك من خلال إمكانية الاستفادة من مخرجات النظام كأساس للإعداد دونما الحاجة إلى الاستمارات الإحصائية والنماذج التقديرية ؛ من أجل الوصول إلى آليَّة سليمة لإعداد الحسابات القومية على مستوى الاقتصاد الكلي ، مما يؤدي بالنتيجة إلى مخرجات موثوقة تُمكِّن الحكومة من أداء مهامها في التخطيط والرقابة وتصميم سياسات اقتصادية رشيدة منسجمة مع الموارد والإمكانات المتاحة.

فروض البحث :

إن مخرجات النظام المحاسبي الأساسي تشكل مدخلات ملائمة لإعداد حسابات الإنتاج والناتج المحلي الصافي في القطاع العام الإقتصادي .

منهجية البحث :

اعتمد الباحث على مصدرين لجمع البيانات المصدر الأول : الكتب والمراجع والدراسات السابقة لبناء الاساس النظري, بحيث أُنجز القسم النظري من خلال دراسة كل من النظام المحاسبي الأساسي الصادر بالمرسوم رقم (490) لعام 2007 والنظام الدولي للحسابات القومية الصادر في عام 1993 فيما يتعلق بالحسابات الجارية (الإنتاج والناتج المحلي).والمصدر الثاني بيانات ثانوية استخدمت في إنجاز الدراسة التطبيقية على إحدى جهات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي والمتمثلة في الشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق ؛ بغرض تحقيق أهداف الدراسة .

الدراسات السابقة :

- نشر القاضي دراسة في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية في المجلد السادس عشر العدد الأول لعام 2000 بعنوان (دور النظام المحاسبي الموحد في إعداد التغير في الحسابات القومية) , أظهر من خلالها مدى ملائمة كل من قائمة الموارد والاستخدامات وقائمة الميزانية المعدتين في ظل النظام المحاسبي الموحد في إعداد الحسابات القومية , وذلك بعد صدور نظام الحسابات القومية الجديد في عام 1993 م ؛ حيث افترض الباحث في الدراسة المشار إليها بأن القوائم السابقة الذكر لا تعد من مقبل معظم المحاسبين في شركات القطاع العام , فضلاً عن أنها لا تلبي متطلبات النظام الجديد للحسابات القومية .

وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدم كفاية قائمة الموارد والاستخدامات الرأسمالية لأغراض الحسابات القومية , إضافة إلى عدم كفاية القائمة المشار إليها لأغراض الإدارة والتحليل المالي.

▪ وفي دراسة أخرى للقاضي في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية في المجلد السابع عشر العدد الثاني لعام 2001 والتي حملت عنوان (دور النظام المحاسبي الموحد في إعداد حسابات الإنتاج والدخل القومي في سورية) , الهادفة إلى إظهار العلاقة بين حسابي الإنتاج والدخل القومي وبين النظام المحاسبي الموحد الصادر بالمرسوم (287) لعام 1978 ؛ بين الباحث من خلال تلك الدراسة بأن حسابات الدخل والناتج القومي تعد بشكل تقديري دون أي استفادة من مخرجات النظام المحاسبي الموحد , كما أن كثيراً من المؤسسات والشركات لا تقوم بإعداد القوائم الخاصة بالحسابات القومية .

وقد خلصت الدراسة إلى أن اكتفاء المؤسسات والشركات بإعداد القوائم المالية بطريقة موحدة يجعل العاملين في الحسابات القومية قادرين على تجميع إحصاءاتهم من هذه القوائم مباشرة ؛ إضافة إلى أن إدخال بعض التعديلات على دليل الحسابات من شأنها مواكبة التطورات التي جاء بها النظام الأخير المُعدَّل للحسابات القومية وتخفيف التعقيدات الموجودة حالياً , مما ينعكس على تسريع وتبسيط إعداد حسابات الدخل القومي والإنتاج وجعلها أكثر موثوقية .

▪ قدّم Adhikari et al دراسة في المجلة الدولية للإدارة المالية الحكومية في عام 2008 بعنوان (الاتجاهات الدولية في المحاسبة الحكومية) , هدفت إلى عكس الاتجاهات الدولية في المحاسبة الحكومية من خلال وصف المساعي المستمرة للتنسيق بين الطرق المحاسبية والإحصائية لإعداد التقارير المالية ؛ وذلك من خلال عرض التشابهات والاختلافات بين الطريقتين وإبراز التقدم الحاصل لإحراز التقارب فيما بينهما . وخلصت الدراسة إلى أن وجود هذين النهجين (نهج المحاسبة والنهج الإحصائي) خلق التوتر والتساؤلات حول من الذي يضع العناصر اللازمة لقبول وإعداد واستخدام البيانات المالية للأغراض الحكومية وأدى إلى إرباك مستخدمي التقارير المالية .

وقد أوصت الدراسة بالعمل على تحقيق التقارب بين الطريقة المحاسبية والطريقة الإحصائية على مستوى القطاع العام واعتماد أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي والذي يعتبر من الإصلاحات المرجو تحقيقها في هذا المجال .

▪ كما قدم زيود وآخرون في العام 2009 دراسة إلى مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية , سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , في المجلد 31 العدد الثالث حملت عنوان (تطوير نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام الاقتصادي وفقاً لمتطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية) , هدفت إلى تحديد أهم متطلبات تطوير نظام المعلومات المحاسبي في القطاع العام الاقتصادي وفقاً لمتطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية , إضافة إلى بيان مدى قدرة النظام المحاسبي الجديد على إنتاج المعلومات المحاسبية التي من شأنها تلبية متطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي "المنهج الاقتصادي والاجتماعي الجديد".

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق منهج اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب توافر أنظمة محاسبية قادرة على إنتاج معلومات محاسبية تفي بمتطلباته الأساسية في الكفاءة الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية, كما إن محاولة إعادة بناء النظام المحاسبي وفقاً لمتطلبات السوق وبإطار مفاهيمي يستقي محدداته من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي لإنتاج معلومات محاسبية ملائمة لم ترتق إلى ذلك المستوى المنشود.

▪ وفي ورقة عمل مُقدَّمة من الباحث حمدان ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين في دمشق لعام 2009 والتي حملت عنوان (النظام المحاسبي المالي الأساسي الصادر بالمرسوم رقم 490 لعام 2007)

بين الباحث أن النظام المحاسبي الأساسي قد ركز على فكرة تسهيل العمل المحاسبي والتركيز على مخرجات المحاسبة المالية والتي هدفها بالدرجة الأولى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات على مستوى الوحدة الاقتصادية أولاً , كما أظهر الباحث من خلال تلك الورقة أهم ميزات النظام المحاسبي الجديد والقوائم المالية المنبثقة عنه ومدى انسجام النظام الجديد مع معايير المحاسبة الدولية من حيث القياس والإفصاح وطرق المعالجة .

▪ وفي دراسة للسقا والسندي نُشرت في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية في المجلد السادس العدد 17 لعام 2010 والتي حملت عنوان (فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية) ، عمد الباحثان إلى توضيح كيفية أن زيادة فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية من خلال تصميم نظم معلومات محاسبية يمكن أن تساهم في توفير معلومات تساعد على رقابة وتقييم أدائها وقياس كلفة خدماتها ؛ وذلك من خلال تطويع الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الحكومية والتي شهد تطبيقها نجاحاً في العديد من الدول المتقدمة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة عن عمليات الوحدات الحكومية يساعد في كفاءة نظام المعلومات المحاسبي الحكومي , كما إن الاتساق مع القواعد والقوانين لا يعني أن تتقوقع المحاسبة في الوحدات الحكومية داخل النصوص القانونية , ولكن عليها أن تستجيب باستمرار لتطوير الفكر المحاسبي .

❖ الإطار النظري للبحث :

يناقش الإطار النظري للبحث محورين رئيسين ؛ يتناول المحور الأول الأسس والقواعد التي يتم بموجبها التوصل إلى إعداد حسابات الإنتاج والناتج المحلي وذلك بما يتوافق مع النظام الدولي للحسابات القومية الصادر في عام 1993 , بينما يتناول المحور الثاني مدى كفاية مخرجات النظام المحاسبي الأساسي لأغراض إعداد تلك الحسابات .

1- أسس إعداد حسابات الإنتاج والناتج المحلي بحسب النظام الدولي للحسابات القومية :

صدر النظام الدولي للحسابات القومية بالتعاون بين الأمم المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، ودول الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي في عام 1993 (زكي , 2005 , ص 5) .

يعتمد النظام الدولي للحسابات القومية نظرية القيد المزدوج المستخدمة في المحاسبة وذلك بالاستناد إلى مفهوم النظرية الاقتصادية (جوني , 2003 , ص 18) والتي تختلف في مجموعة من الأسس عن محاسبة الأعمال التجارية مما يتطلب من مُعدِّي الحسابات القومية استخدام تقديرهم وفهمهم الشخصي للممارسات المحاسبية في بلادهم من أجل ربط بيانات حسابات الأعمال التجارية ببيانات الحسابات القومية مع إجراء التسويات الملائمة (الصلات بين محاسبة الأعمال التجارية والمحاسبة القومية , 2004 , ص 4) .

يعد حساب الإنتاج الأول في سلسلة الحسابات التي تعد على مستوى الوحدة المؤسسية أو القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد الوطني بشكل عام , وهو الحساب الأساسي الذي تشتق منه الحسابات الأخرى والقيمة المضافة أو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى حسابات الدخل المختلفة (القاضي , 2001 , ص 9) .

ويُعرّف نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1993 الإنتاج بأنه عملية مادية تضطلع بها إدارة وحدة مؤسسية , تستعمل فيها اليد العاملة والأصول لتحويل مدخلات السلع والخدمات إلى مخرجات سلعية أو خدمية ولا بد أن تكون السلع والخدمات قابلة للبيع في السوق ؛ لذا فإن معيار قابلية البيع يمثل معياراً أساسياً من أجل

أن تكون القيم التي يعبر عنها النظام أقرب إلى الموضوعية (نظام الحسابات القومية , Chap 1.7) . ويمكن عرض حساب الإنتاج كم يلي :

حساب الإنتاج

XXXالاستهلاك الوسيط	XXX المخرجات
XXX القيمة المضافة الإجمالية	
XXX اهتلاك رأس المال الثابت	
XXX القيمة المضافة الصافية	

الشكل رقم (1) الشكل العام لحساب الإنتاج *

*المصدر : (القاضي , 2001 , ص 9) .

ولما كان الناتج القومي الإجمالي هو مقياس للإنتاج وليس للمبيعات فإن السلع المنتجة في أثناء السنة تحسب كجزء من الناتج القومي الإجمالي , سواء بيعت هذه السلع أم أضيفت إلى المخزون (أبدجمان , 1988 , ص 39) مما يجعل من الضروري أخذ تغيرات المخزون بالحسبان لدى حساب قيمة المخرجات دون الاكتفاء بقيمة المبيعات التي نقلت ملكيتها ومخاطرها إلى الوحدات المؤسسية الأخرى أي إن : قيمة المخرجات = قيمة إجمالي المبيعات + قيمة التغيرات في المخزون .

كما أنه وعند حساب قيمة المخرجات لا بد من طرح الاستهلاك الوسيط (من سلع وخدمات) من قيمة المخرجات تلافياً لازدواج الحساب , إذ إن تلك السلع والخدمات الوسيطة سبق وأن سجلت كمبيعات عند احتساب مخرجات الوحدات الاقتصادية المنتجة لها (القاضي , 2001 , ص 10) .

ومن أجل التوصل إلى قيمة الناتج الصافي أو ما يعرف بالقيمة المضافة الصافية فإنه لابد من طرح قيمة اهتلاك رأس المال الثابت من القيمة المضافة الإجمالية , إذ ينص نظام الحسابات القومية على احتساب الاهتلاك بالنسبة للأصول طويلة الأجل جميعها: الملموسة وغير الملموسة التي يمتلكها المشروع , ولكي يكون اهتلاك رأس المال الثابت منسجماً مع باقي عناصر الإنتاج الأخرى فقد اقتضى نظام الحسابات القومية أن يُقوَّم الاهتلاك بالرجوع إلى الأسعار الجارية المستعملة لتقويم المخرجات والاستهلاك الوسيط (نظام الحسابات القومية , Chap 6) ، كما أن الاهتلاك لا يترتب إلا على مخرجات عملية الإنتاج لذا فهو يختلف عن استنزاف أو هبوط قيمة الأصول غير المنتجة مثل الأرض أو الرواسب المعدنية أو الفحم أو النفط الخام أو الغاز الطبيعي إلا أن ذلك لا يمنع من احتساب الاهتلاك على المخرجات أو النفقات الخاصة بها (Chap VI,76) . ومن جهة أخرى فإن الخسائر الناجمة عن الحروب أو الكوارث لا تندرج ضمن اهتلاك رأس المال الثابت , ويكتفي بحسب النظام (Chap VI,7) بتسجيلها في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول وتعامل بأسلوب الخسائر الناجمة عن التطورات التكنولوجية غير المتوقعة.

كما ينص نظام الحسابات القومية على أن تكون الأسعار السوقية هي المرجع الأساسي للتقويم ؛ بحيث تقوم الأصول والخصوم من حيث المبدأ بالأسعار الجارية بتاريخ إعداد الميزانية ، اعتماداً على فرض إعادة التقويم بالأسعار الجارية دورياً , والطريقة المفضلة لتقويم المخرجات هي الأسعار الأساسية , وهي الأسعار قبل إضافة الضرائب إلى المنتجات وقبل طرح إعانات الإنتاج أو التصدير , ويمكن اللجوء إلى أسعار المنتجين عندما لا يمكن اعتماد الأسعار الأساسية , وأسعار المنتجين هي الأسعار الأساسية ذاتها مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة ناقصاً الإعانات المالية (نظام الحسابات القومية , Chap 2.13) .

2- مدى كفاية مخرجات النظام المحاسبي الأساسي في التوصل لحسابات الإنتاج والناتج المحلي :

تلتزم الجهة العامة في نهاية كل فترة مالية بإعداد القوائم المالية التالية : قائمة التشغيل والإنتاج , وقائمة الدخل , وقائمة توزيع الأرباح والخسائر , وقائمة التغير في حقوق الملكية , وقائمة المركز المالي , وقائمة التدفقات النقدية ؛ كما تلتزم الجهة العامة بأن ترفق مع تلك القوائم الإيضاحات المتممة لها متضمنة كافة البيانات التي أوجبت المعايير المحاسبية الإفصاح عنها وتعتبر هذه الإيضاحات جزأ لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها (النظام المحاسبي الأساسي ودليل الحسابات , الباب الثالث , المادة السادسة) .

يعتمد القطر العربي السوري مفهوم القيمة المضافة في إعداد الحسابات القومية وذلك بناء على التقسيم المقترح من قبل الأمم المتحدة بموجب الدراسة (M4 REV.2) المتعلقة بتصنيف الأنشطة الاقتصادية (المكتب المركزي للإحصاء , 2010 , ص 2) ؛ إذ يعمل التوصل إلى قيمة الناتج المحلي الصافي باستخدام مفهوم القيمة المضافة على تجاوز مشكلة تكرار الحسابات (نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري , 2007 , ص 18) . ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1) آليَّة الحصول على قيمة الناتج المحلي الصافي بالاستناد إلى مفهوم القيمة المضافة *

البيـان	القيمة
الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج (السوق)	XXX
يطرح : قيمة الاستهلاك الوسيط	(XX)
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (القيمة المضافة الإجمالية)	XXX
يطرح : اهتلاك رأس المال الثابت	(XXX)
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق (القيمة المضافة الصافية)	XXX
يطرح : الضرائب غير المباشرة	(XXX)
يضاف : إعانات الحكومة للمنتجين	XXX
الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج)	XXX

*المصدر : (الصبَّاغ , 2010 , ص 44) .

وسنناقش فيما يلي مدى كفاية مخرجات النظام المحاسبي الأساسي في التوصل إلى كل بند من البنود المذكورة في الجدول رقم (1) وذلك على الشكل الأتي :

- لما كانت قيمة الإنتاج الإجمالي للوحدة الاقتصادية يمكن التوصل إليها بالاعتماد على حسابات الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن طريق استخراج قيمة المبيعات من السلع والخدمات مع إضافة التغيرات في المخزون السلعي (بدوي وآخرون , 2006 , ص 210) فإنه ومن خلال قائمة الدخل في النظام المحاسبي الأساسي يمكن الحصول على قيمة حساب صافي مبيعات الإنتاج التام (411) بالنسبة للسلع , أو حساب خدمات مباعة (422) بالنسبة للخدمات ؛ ومن ثم تعديله بالتغيرات في مخزون الإنتاج التام (143) التي يمكن الحصول عليها بشكل مباشر من قائمة التشغيل والإنتاج . أما فيما يخص محاولة التوفيق بين سعر التكلفة وسعر البيع والتي تتم عادة عن طريق إضافة فروق التقويم إلى المخرجات لتصبح مسعرة بالقيم الجارية , ومن ثم يتم إعادة خصم هذه الفروق في مرحلة تالية (Bartov,1993,P249) فإن تأثير هذه المعالجة ينحصر في السنة الأولى لتطبيقها فقط إذ إن بضاعة آخر المدة في

العام الأول هي بضاعة أول المدة في العام التالي أي إن تأثيرها على الأمد البعيد يُمكن أن يهمل , وبالتالي فإن حسابات المبيعات بأنواعها وحسابات التغيرات في قيمة مخزون الإنتاج التام وفق القوائم المالية للنظام المحاسبي الجديد تقدم أساساً موضوعياً في التوصل إلى قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي للوحدة الاقتصادية .

▪ ومن أجل التوصل إلى القيمة المضافة الإجمالية فإنه لابد من طرح قيمة الاستهلاك الوسيط (سلع وخدمات) , حيث يمكن الحصول على تلك القيم بشكل مباشر وفق النظام المحاسبي الأساسي من خلال حساب المستلزمات السلعية (32) والمستلزمات خدمية (33) ؛ ومن ثم تعديلها بالتغيرات في مخزون الإنتاج غير التام (142) من قائمة التشغيل والإنتاج . وهنا تجدر الإشارة إلى أن اعتماد النظام المحاسبي الأساسي طريقة الوارد أولاً صادر أولاً FIFO لتسعير المخرجات من عناصر المخزون السلعي لا ينسجم مع متطلبات تطبيق نظام الحسابات القومية . ويبدو أن المُشرِّع اعتمد تلك الطريقة كمعالجة بديلة أولى انسجاماً مع معايير المحاسبة الدولية حيث فضلت المعايير الدولية تطبيق طريقة FIFO في العقد الأخير من القرن الماضي بسبب الكساد الاقتصادي الذي خيم على الاقتصاد العالمي في تلك المرحلة على أساس أن تطبيق FIFO يؤدي إلى تقويم مخزون آخر المدة بالأسعار الأقدم مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح (القاضي , 2004 , ص 83) ؛ إلا أن ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية على مستوى الوحدة الاقتصادية في ظل التضخم الذي نشهده اليوم كما أنه لا ينسجم مع ما يدعو إليه نظام الحسابات القومية , ولو أن النظام المحاسبي اعتمد طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO والتي تحقق الفصل بين تغير المخزون الذي يحدث خلال العام الجاري والمخزون المدور من العام الماضي على اعتباره رأس مال مستثمر على شكل أصول متداولة لكان ذلك أكثر توافقاً مع النظرية الاقتصادية التي تعمل بمقتضاها الحسابات القومية , إضافة إلى كون تلك المعالجة المحاسبية ذات فائدة أكبر في ظل حالات التضخم الاقتصادي .

▪ فيما يخص اهتلاك رأس المال الثابت فإن تأييد النظام المحاسبي الأساسي طريقة القسط الثابت في اهتلاك الأصول الثابتة وهي الطريقة المتبناة في النظام الدولي للحسابات القومية واعتماده سياسات محاسبية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية فيما يخص استبعاد سياسة الاستهلاك التي كانت متبعة في ظل النظام المحاسبي الموحد والتي كانت تقوم على أساس احتساب نصف قسط الاستهلاك بالنسبة للأصول المستهلكة دفترياً والتي مازالت مستخدمة في الإنتاج (حمدان , 2009 , ص 4) ؛ يجعل من حساب قيم الاهتلاك في ظل النظام الجديد أكثر دقة وموضوعية بحيث يمكن الاعتماد عليها بشكل مباشر من القوائم المالية من خلال حساب أعباء الاهتلاك (35) من قائمة الدخل والافصاحات المتممة له المرفقة مع القوائم المالية .

▪ ومن أجل الوصول إلى القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج لا بد من إضافة قيمة الإعانات الواردة إلى الجهة العامة والتي يمكن وفق النظام المحاسبي الأساسي الجديد الحصول عليها بشكل مباشر من قائمة الدخل من خلال حساب الإعانات (45) , كما أنه يجب أن نطرح قيمة الضرائب غير المباشرة والتي يمكن الحصول عليها من الحسابات الفرعية المكونة لحساب ضرائب ورسوم (36) من قائمة الدخل .

▪ استناداً إلى ما سبق ... نجد أن مجاميع عناصر الإنتاج كلها متوفرة في قائمتي الدخل والتشغيل والإنتاج – ومع إهمال فروق التغيّر في تقييم المخزون بين سعر التكلفة والقيمة الجارية نظراً لصغر حجم تلك الفروق ولأهميتها

الصغيرة نسبياً – نرى أن قيام مديرية الشؤون المالية في الجهة العامة بإعداد قائمة القيمة المضافة من أجل التوصل إلى قيمة الناتج المحلي للوحدة الاقتصادية بالاستناد إلى مخرجات النظام المحاسبي الأساسي بشكل مباشر هو كاف ويُقدِّم أساساً ملائماً لعملية الإعداد إذا ما قورنت بالاستمارات الإحصائية والنماذج التقديرية التي تتطلب الكثير من الجهد والوقت فضلاً عن تكلفتها المرتفعة والشكوك التي تكتنف دقة مخرجاتها . وفي الواقع تلك هي تجربة المملكة المتحدة التي عمدت شركاتها في العقود الأخيرة إلى نشر " قائمة القيمة المضافة " إضافة إلى القوائم المالية التقليدية لما لتلك القائمة من أهمية على الصعيد الاقتصادي والضريبي (القاضي , 2001 , ص15) .

النتائج والمناقشة :

الإطار العملي للبحث :

- تم إجراء القسم العملي لهذا البحث بالاعتماد على القوائم المالية الختامية للشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق , وهي شركة عامة ذات طابع اقتصادي تتبع للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية والمرتبطة بدورها بوزارة الصناعة .
- بعد إصدار النظام المحاسبي الأساسي , قامت الشركة بتعديل حساباتها بما يتلاءم مع النظام الجديد وأصدرت القوائم المالية الختامية لأول مرة في عام 2009 (انظر ملحق البحث) .

أولاً : استخراج العناصر المكونة لحساب الناتج الصافي من القوائم المالية الختامية :

- توضح الخطوات التالية كيفية التوصل للعناصر المكونة لحسابات القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج في الشركة , وذلك استناداً إلى مخرجات النظام المحاسبي الأساسي...

1. الخطوة الأولى : تهدف إلى احتساب قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي انطلاقاً من قيمة صافي مبيعات الإنتاج التام للشركة بعد تعديله بالتغيرات في مخزون الإنتاج التام ؛ وذلك كما هو موضح من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2) آليَّة الحصول على قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي *

المبالغ بآلاف الليرات السورية

البيان	القيمة	رقم الحساب في دليل الحسابات	المصدر الأصلي للحساب
صافي مبيعات الإنتاج التام	2,742,031	411	قائمة الدخل
ناقصاً : تغير مخزون الإنتاج التام**	(38,934)	143	قائمة التشغيل والإنتاج
= الإنتاج المحلي الإجمالي	2,703,097		

* المصدر : من إعداد الباحِث , بالاعتماد على قائمتي الدخل والتشغيل والإنتاج كما تظهر في 2009/12/31 .

** تم الحصول على قيمة تغير مخزون الإنتاج التام عن طريق طرح قيمة مخزون إنتاج تام أول المدة من مخزون إنتاج تام أخر المدة , المأخوذتين من قائمة التشغيل والإنتاج .

2. الخطوة الثانية : تهدف إلى احتساب قيمة الاستهلاك الوسيط , وتتم انطلاقاً من قائمة الدخل بجمع قيم المستلزمات السلعية والخدمية المستخدمة في العملية الإنتاجية ومن ثم تعديلها بتغيرات فروق مخزون الإنتاج غير التام ؛ وذلك كما هو موضح من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3) آليَّة الحصول على قيمة الاستهلاك الوسيط *

المبالغ بآلاف الليرات السورية

البيان	القيمة	رقم الحساب في دليل الحسابات	المصدر الأصلي للحساب
نصيب الإنتاج من المستلزمات سلعية	1,809,861	32	قائمة التشغيل والإنتاج
زائداً : نصيب الإنتاج من المستلزمات الخدمية	7,513	33	قائمة التشغيل والإنتاج
زائداً : تغير مخزون الإنتاج غير التام**	18,105	142	قائمة التشغيل والإنتاج
= الاستهلاك الوسيط	1,835,479		

*المصدر : من إعداد الباحِث , بالاعتماد على قائمة التشغيل والإنتاج كما تظهر في 2009/12/31 .

** تم الحصول على قيمة تغير مخزون الإنتاج غير التام عن طريق طرح قيمة إنتاج تحت التصنيع أول المدة من إنتاج تحت التصنيع أخر المدة , المأخوذتين من قائمة التشغيل والإنتاج .

3. الخطوة الثالثة : تهدف إلى احتساب قيمة الاهتلاك الإجمالية لعناصر الإنتاج , وتتم انطلاقاً من قائمة التشغيل والإنتاج بالحصول على نصيب الإنتاج من الاهتلاك ومن ثم جمع قيم الاهتلاك التسويقية والإدارية من قائمة الدخل ؛ وذلك كما هو موضح من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (4) آليَّة الحصول على قيمة الاهتلاك *

المبالغ بآلاف الليرات السورية

البيان	القيمة	رقم الحساب في دليل الحسابات	المصدر الأصلي للحساب
نصيب الإنتاج من الاهتلاكات	67,776	35	قائمة التشغيل والإنتاج
زائداً : م. اهتلاك تسويقية **	258	–	قائمة الدخل
زائداً : م. اهتلاك إدارية	634	–	قائمة الدخل
= الاهتلاك	68,669		

*المصدر : من إعداد الباحِث , بالاعتماد على قائمتي الدخل والتشغيل والإنتاج كما تظهر في 2009/12/31 .

** تم الحصول على قيم كل من الاهتلاكات التسويقية والإدارية من الافصاحات المتممة لبند الأعباء الإدارية الوارد في قائمة الدخل .

4. الخطوة الرابعة : تهدف إلى استخراج قيم الإعانات والضرائب غير المباشرة من قائمة الدخل ؛ وذلك كما هو موضح من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (5) الإعانات والضرائب غير المباشرة *

المبالغ بآلاف الليرات السورية

البيان	القيمة	رقم الحساب في دليل الحسابات	المصدر الأصلي للحساب
الإعانات	0	45	قائمة الدخل
الضرائب غير المباشرة **	9,751	36	قائمة الدخل

*المصدر : من إعداد الباحِث , استناداً إلى قائمة الدخل كما تظهر في 2009/12/31 .

** تم الحصول على قيمة الضرائب غير المباشرة من تفاصيل بند ضرائب ورسوم الوارد في قائمة الدخل .

ثانياً : إعداد حساب الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج :

- بعد أن تم الحصول على العناصر المكونة لحساب الإنتاج بالاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي الأساسي , يمكن بالاستناد إلى مفهوم القيمة المضافة الوارد في النظام الدولي للحسابات القومية لعام 1993 التوصل إلى قيمة الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للشركة وذلك كما هو موضح من خلال الجدول التالي :
-

جدول رقم (6) الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للشركة العامة لصناعة الكابلات لعام 2009*

المبالغ بآلاف الليرات السورية

البيان	القيمة
الإنتاج المحلي الإجمالي	2,703,097
ناقصاً : الاستهلاك الوسيط	(1,835,479)
الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة الإجمالية)	867,618
ناقصاً : الاهتلاك	(68,669)
الناتج الصافي بسعر السوق (القيمة المضافة الصافية)	798,949
زائداً : الإعانات	0
ناقصاً : الضرائب غير المباشرة	(9,751)
الناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	789,198

*المصدر : من إعداد الباحث ؛ بالاعتماد على الجداول (2) و (3) و (4) و (5)

استناداً الى الجدول رقم 6 نجد أنه بالامكان التوصل إلى إعداد حسابات الانتاج والناتج المحلي استناداً إلى النظام المحاسبي الاساسي وهو ما يثبت صحة فرضية البحث .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1 . إن عملية إعداد قائمة القيمة المضافة وفق إطار يستقي محدداته من مخرجات النظام المحاسبي الأساسي وتحديداً قائمتي الدخل والتشغيل والإنتاج إنما هي في الواقع أكثر موثوقية وأقل تكلفة من الاستمارات والنماذج الإحصائية التقديرية المُتبَّعة حالياً والتي يتم إعدادها من قبل مديريات التخطيط والإحصاء في الجهات العامة .

2 . إن الاستغناء عن تلك النماذج التقديرية يزيل التعقيدات الحاصلة بين الجهات التخطيطية والجهات المالية في شركات ومؤسسات القطاع العام الاقتصادي ؛ فضلاً عن أنه يُمكِّن مديريات التخطيط والإحصاء في الجهات العامة من توفير الوقت والجهد المبذول بشكل كبير , والتركيز على الوظيفة الرئيسية المتمثلة في عملية التخطيط الإنتاجي ومراقبة الأداء وقياس الانحرافات .

التوصيات :

1 . يوصي الباحث بأهمية قيام مديريات الشؤون المالية في الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي بتصميم نماذج مؤتمتة باستخدام الحاسوب تُمكِّن من استخراج العناصر اللازمة لإعداد حسابات الإنتاج والناتج المحلي من واقع مخرجات النظام المحاسبي الأساسي بشكل مباشر وتجميع تلك العناصر للوصول إلى المخرجات النهائية بشكل دقيق .

2 . ضرورة قيام المكتب المركزي للإحصاء بإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية للربط بين تلك النماذج ؛ مما يُمكِّنه من التوصل إلى البيانات اللازمة لأغراض إعداد حساب الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القطاعات العامة كافة .

3 . كما يوصي الباحث بضرورة اعتماد طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO في تقويم المنصرف من المخزون السلعي والتي تحقق موضوعية أكبر في القياس المحاسبي على صعيد الوحدة الاقتصادية , إضافة إلى كونها أكثر انسجاماً مع النظرية الاقتصادية .

ملحق البحث : القوائم المالية للشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق :

المؤسسة العامة للصناعات الهندسية
الشركةالعامة لصناعة الكابلات بدمشق

قائمة التشغيل و الإنتاج لعام ٢٠٠٩

البيـــــــان	المبـــــــــالـــــــــغ					
	٢٠٠٩			٢٠٠٨		
	مبالغ جزئية		مبالغ كلية	مبالغ جزئية		مبالغ كلية
تكلفة الصنع :						
نصيب الإنتاج من المستلزمات السلعية	١٨٠٩٨٦١١٣٧	١٩		٢٥٢١٦٧٦٦٧٧	٠٥	
نصيب الإنتاج من الرواتب و الأجور	١٢٩١٧٨٣٢٦	٣٤		١١٩٧٧٨٤٠٠	٥٩	
نصيب الإنتاج من المستلزمات الخدمية	٧٥١٢٧٢٩	٢١		٨٠٥٤٣٨٣	٦٢	
نصيب الإنتاج من الاهتلاكات	٦٧٧٧٦٠٧٥	٥٦		٦٤٣٥٦٧٠٨	٧٧	
تكلفة الصنع	٢٠١٤٣٢٨٢٦٨	٣٠		٢٧١٣٨٦٦١٧٠	٠٣	
يضاف :						
إنتاج تحت الصنع أول المدة	١٧١٧١٢٥٤٦	٩٥		١٥٨٣٠٨٣٠٠	٥٠	
يطرح :						
إنتاج تحت الصنع آخر المدة	١٥٣٦٠٧٤٣٤	٤٠		١٧١٧١٢٥٤٦	٩٥	
تكلفة الإنتاج التام خلال العام	٢٠٣٢٤٣٣٣٨٠	٨٥		٢٧٠٠٤٦١٩٢٣	٥٨	
يضاف :						
إنتاج تام أول المدة	٢٤٣٥٢٦٠٠٦	٥٣		١٧٩٤٠٠٥٣٧	٩٨	
يطرح :						
إنتاج تام آخر المدة	٢٠٤٥٩١٣٧٩	٠٠		٢٤٣٥٢٦٠٠٦	٥٣	
				٣٢٢٥٨٢٧	٦٥	
تكلفة الإنتاج المباع	٢٠٧١٣٦٨٠٠٨	٣٨		٢٦٣٣١١٠٦٢٧	٣٨	

المؤسسة العامة للصناعات الهندسية
الشركةالعامة لصناعة الكابلات بدمشق

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩

البيـــــــان	رقم الحساب	المبـــــــالـــــــغ					
		٢٠٠٩				٢٠٠٨	
		مبالغ جزئية		مبالغ كلية		مبالغ جزئية		مبالغ كلية
الايرادات								
صافي مبيعات الإنتاج التام	٤١١	٢٧٤٢٠٣٠٦٤٣	٠٠			٣٣٢٥١٣٠٩٨٣	٤٣	
مجموع ايرادات النشاط الأساسي								
– تكلفة الإنتاج المباع	٣٨	٢٠٧١٣٦٨٠٠٨				٢٦٣٣١١٠٦٢٧	٣٥	
– المصاريف التسويقية	١٦	٥١١٠٨٣٨				٥٢٥٠٨٨٦	٧٢	
تكلفة النشاط	٥٤	٢٠٧٦٤٧٨٨٤٦				٢٦٣٨٣٦١٥١٤	٠٧	
مجمل الربح (العجز)								
الربح (العجز) التجاري				٦٦٥٥٥١٧٩٦	٤٦			٦٨٦٧٦٩٤٦٩	٣٦
يضاف ايرادات متنوعة :				٨٩٥٢٠٦٢٥	٧١			٣٨١٢٣٦٦١	٧٥
أرباح بيع مخلفات و خامات	٤٤٣	١٧٣٠٣٣٣٠	٩٥			٢٦٩٥١٣٦٩	١٠	
تعويضات و غرامات على الغير	٤٤٧	١٠٢١٧٠٤٧	٨١			٨٤٧٢٢٩٢	٦٥	
عمولات	٤٤٨	٨١٠٦٠٦٣	٩٥					
مخصصات غير مستعملة	٤٤٩	٥٣٨٩٤١٨٣	٠٠					
اجمالي ايرادات متنوعة	٧١	٨٩٥٢٠٦٢٥						
يطرح منه المصاريف الإدارية :								
الأعباء الإدارية **	٣٨	٢٤٩٣٢٥٧٣						
اشتراكات في الهيئات المحلية و الدولية	٣٣٩١	٣٩٥٨٣٣	٠٠					
مصروفات التأمين (عدا تأمين العاملين)	٣٣٩٢	١٤٤٥٢٦٩	٠٠					
مكافآت لغير العاملين	٣٣٩٣	١٤٩٠٥٢	٠٠					
عمولات مختلفة	٣٣٩٤	١٠١٨١٤	٠٠					
مساهمة الجهة بنفقات الجهاز المركزي	٣٣٩٥	٩٥٠٠٠	٠٠					

تابع – قائمة الدخل

مساهمة الجهة بنفقات المؤسسة المشرفة	٣٣٩٦	١٠٤٨٩٠٠٠	٠٠					
علاقات عامة و استقبال	٣٧١	١٣٠١١١	٠٠					
منح نقدية للعاملين	٣٧٢	٢٥٥٧٣٩٣	٠٠					
تبرعات	٣٧٦	١٠٠٠٠	٠٠					
إجمالي المصاريف الإدارية				٤٠٣٠٦٠٤٥	٣٨			٢٣٨١٦٣٧٥	٩٢
صافي الربح التشغيلي								
يضاف الإيرادات الرأسمالية و التمويلية :				٢٧٩٥٧٦٦	٨٨			٣٢٢٦٦٧٠	٠٠
إيرادات سنوات سابقة	٤٧٢	١٩٨٧٧١٥	٨٨			٢٣٧٣٤٥٣	٠٠	
الفوائد الدائنة	٤٧٣	٨٠٨٠٥١	٠٠			٨٥٣٢١٧	٠٠	
يطرح الخسائر الرأسمالية و المصاريف التمويلية				٧١٧٨٨٥	٠٠			١٠٨٤٦٢	٠٠
مصروفات سنوات سابقة	٣٨٣	١٣٧٨٣٥	٠٠			١٠٨٤٦٢	٠٠	
مصروفات متنوعة أخرى	٣٨٥	٥٨٠٠٥٠	٠٠					
صافي الأرباح	٦٧	٧١٦٨٤٤٢٥٨				٧٠٤١٩٤٩٦٣	١٩	
يطرح ضريبة دخل الأرباح	٣٦١	١٦٨٤٦٤١٧٩	٠٠			١٧٨١٣٤٢٨٢	٠٠	
صافي الربح القابل للتوزيع (أو الخسارة)	٦٧	٥٤٨٣٨٠٠٧٩				٥٢٦٠٦٠٦٨١	١٩	

مدير الشؤون المالية
أسامة صافية

المدير العام
المهندس عبد الكريم خلوف

المراجع:

1. بدوي , محمد عباس ؛ نصر , عبد الوهاب . " المحاسبة الحكومية بين النظرية والتطبيق " . المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية , مصر , 2006.
2. جوني , عز الدين . " الحسابات القومية " . مطبعة اليازجي , الطبعة الأولى , دمشق , سورية , 2003.
3. حمدان , مأمون . " النظام المحاسبي المالي الأساسي الصادر بالمرسوم رقم 490 لعام 2007 " . ورقة عمل مُقدَّمة ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونين السوريين , دمشق , سورية , آذار 2009.
4. دراسة منهجية عن أعمال مديرية الحسابات القومية , المكتب المركزي للإحصاء , دمشق , سورية , 2010.
5. زكي , أحمد زكريا . " دراسة تحليلية للنظام الدولي للحسابات القومية 1993 ومعوقات تطبيقه في مصر " . ورقة عمل مُقدَّمة إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة – جامعة القاهرة بعنوان " مستقبل مهنة المحاسبة في ظل عالم متغير " , القاهرة , مصر , يونيو , 2005 .
6. زيود , لطيف ؛ البهلول , محمد ؛ محمد , نذير محمد . " تطوير نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام الاقتصادي وفقاً لمتطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية " . مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية , سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد (31) , العدد (3) , 2009 , 20 – 42 .
7. السقا , زياد هاشم ؛ السندي , علي مال الله . " فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية " . مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية , المجلد (6) , العدد (17) , 2010 , 128 – 157 .
8. الصبَاغ , سامر . " دور حسابات القطاع العام في إعداد الحسابات القومية في الجمهورية العربية السورية " . رسالة دبلوم غير منشورة , معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية , هيئة تخطيط الدولة , دمشق, سورية , 2010.
9. الصلات بين محاسبة الأعمال التجارية والمحاسبة القومية . السلسلة واو , العدد (76) , الأمم المتحدة , نيويورك , 2004 .
10. القاضي , حسين . " دور النظام المحاسبي الموحد في إعداد التغير في الحسابات القومية " . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد السادس عشر , العدد الأول , 2000 , 77 – 107 .
11. القاضي , حسين . " دور النظام المحاسبي الموحد في إعداد حسابات الإنتاج والدخل القومي في سورية " . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد السابع عشر , العدد الثاني ,2001 , 7 – 28.
12. القاضي , حسين ؛ حمدان , مأمون " نظرية المحاسبة " . منشورات جامعة دمشق – كلية الاقتصاد , دمشق , سورية , 2004 .
13. مايكل , أبدجمان . " الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة " . ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور , دار المريخ للنشر , الرياض , 1988 .
14. نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري , نشرة دورية صادرة عن مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي ISMF , العدد الأول , الإصدار الأول , تشرين الثاني , دمشق , سورية , 2007 .
15. النظام المحاسبي الموحد ودليل الحسابات الصادر بموجب المرسوم التنظيمي رقم (287) , تاريخ : 1978/1/25 , وزارة المالية , مديرية المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي , دمشق , سورية .

16. النظام المحاسبي الأساسي ودليل الحسابات الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم (490) , تاريخ : 2007/12/26 , تم استرجاعه بتاريخ : 2013/6/24 على الرابط التالي :
http://www.syrianfinance.org/assets/files/pdf/20071230-042005.pdf
17. نظام الحسابات القومية المنقح , الأمم المتحدة , الأمانة العامة , تم إعداده برعاية الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعنية بالحسابات القومية والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية وصندوق النقد الدولي والشعبة الإحصائية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة , والبنك الدولي / 090393 / , 1992 .
18. Adhikari Pawan ; Mellemvik , Frode , " *International Tends in Government Accounting* ". International Journal on Governmental Financial Management , Vol. 88 , No. 4. October, 2008 , 40 –62.
19. A.S. Chauhan , *National Accounting* . Economic Theory and Macro Economics – S.chanda & company Ltd. Ramnagar. New Delhi – 110055. 1992.
20. Eli Bartov, " *The Timing of Asset Sales and Earnings Maculation* " . The Accounting Review Vol. 68 , No. 4. October, 1993 , 240 – 255.
21. G. Stuvel, *Systems of Social Accounts* . Oxford University , Press Allen House , London, 1965.